

(٤٩) من تراث الكوثري

إيضاحُ الكلامِ

فيما جرى للعزّ بن عبد السلام

في مسألة الكلامِ

بقلم

الشيخ محمد بن عبد العزيز

حكاية عن أبيه الإمام عز الدين بن عبد السلام

المتوفى سنة ٦٦١هـ

تقدّمهما الله برضوانه

طبع من نسخة العلامة الشيخ الكوثري

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ ☎

(٤٩) - من تراث الكوثري

إيضاحُ الكلامِ

فيما جرى للعز بن عبد السلام

في مسألة الكلام

بقلم

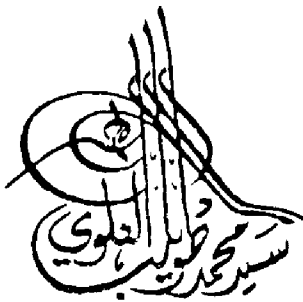
الشيخ محمد بن عبد العزيز

حكاية عن أبيه الإمام عز الدين بن عبد السلام

المتوفى سنة ٦٦١ هـ

تقدمها الله برضوانه

طبع من نسخة العلامة الشيخ الكوثري



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف جامع الأزهر الشريف

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

العز بن عبد السلام ، عبد العزيز بن عبد السلام
ابن أبي القاسم ، 1181 _ 1262
إيضاح الكلام فيما جري للعز بن عبد السلام في
مسألة الكلام / بقلم صح (جمع) محمد بن
عبد العزيز . - ط 01 - . القاهرة : المكتبة
الأزهرية للتراث ، 2006
ص ؛ 24 سم . - (من تراث الكوثري ؛ 49)
تدمك : 9 137 315 977
1- علم الكلام أ - ابن عبد السلام ، محمد (جامع)
ب - العنوان
رقم الإيداع / 23069
التاريخ : 2006 /11/29

فقال: إن هذه الفتيا كتبت امتحاناً لى، والله لأكتبن فيها بمُرِّ الحق.

فكان من جملة ما كتبت بعد حمد الله وتعظيمه وتنزيهه وتوحيده:

وأنه حى مرید سمیع بصیر عليم قدير متكلم بكلام أزلى، ليس بحرف ولا صوت ولا يتصور فى كلامه أن ينقلب مداداً فى الألواح والأوراق شكلاً ثم مقه العيون والأحداق، كما زعم أهل الحشو والنفاق، بل الكتابة من أفعال العباد، ولا يتصور فى أفعالهم أن تكون قديمة، ويحب احترامها لدالاتها على ذاته كما يجب احترامها لدالاتها على صفاته، وحق لما دل عليه وانتسب إليه أن تعتقد عظمته وترعى حرمة، وكذلك يجب احترام الكعبة والأنبياء والعباد والعلماء - صلوات الله عليهم.

أمر على الديار ديار لى * أقبل ذا الجدار وذا الجدار

وما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديار

ولذلك يقبل الحجر الأسود، ويحرم على المحدث أن يمس المصحف أسطره وحواشيه التى لا كتابة فيها وجلده وخرائطه التى هو فيها.

فويل لمن زعم أن كلام الله القديم شىء من ألفاظ العباد، أو رسم من أشكال المداد، وأحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه وسائر العلماء السلف براء مما نسبوه إليهم واختلقوه عليهم، وكيف يظن بأحمد وغيره من العلماء أن يعتقدوا أن وصف الله تعالى قديم، وهذه الألفاظ والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النقل، وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها فى ثلاثة مواضع من كتابه الكريم:

الموضع الأول: قوله تعالى {مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثِ}

[الأنبياء: ٢] جعل الآتى محدثاً، فمن زعم أنه قديم فقد رد على الله تعالى، وإنما هذا المحدث دليل على القديم، كما أنا إذا كتبنا اسم الله عز وجل فى ورقة لم يكن الرب القديم حل فى تلك الورقة، فكذا إذا كتبت الوصف القديم فى شىء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلت الكتابة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [الحاقة: ٣٨-٤٠] وقول الرسول صفة للرسول، ووصف الحادث حادث يدل على الكلام القديم، فمن زعم أن قول الرسول قديم فقد رد على رب العالمين.

الموضع الثالث: قوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُوسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [التكوير: ١٥-١٩].

والعجب ممن يقول: القرآن مركب من حرف وصوت، ثم يزعم أنه في المصحف، وليس في المصحف إلا حرف مجرد لا صوت معه؛ إذ ليس فيه حرف متكون عن صوت، فإن الحرف اللفظي ليس هو الشكل الكتابي، وكذلك يدرك الحرف اللفظي بالأذان ولا يشاهد بالعيان، ويشاهد الشكل الكتابي بالعيان ولا يسمع بالأذان.

ومن توقف في ذلك لم يعد من العقلاء، فضلاً عن العلماء، فلا كثر الله من أهل البدع والأهواء والإضلال والإغواء.

ومن قال: إن الوصف القديم حل في المصحف لزمه إذا احترق المصحف أن يقول: إن وصف الله القديم احترق!! سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً. ومن شأن القديم أن لا يلحقه تغير ولا عدم، فإن ذلك منافي للقدم، فإن زعموا أن القرآن مكتوب في المصحف غير حال فيه، كما يقوله الأشعري - رحمه الله - فلم يلعنون الأشعري؟!.

وإن قالوا بخلاف ذلك، فانظر كيف يفترون على الله الكذب، وكفى به إثماً مبيناً.

وأما قوله تعالى: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ} [الواقعة: ٧٧-٧٨] فلا خلاف بين أئمة العربية أنه لا بد من كلمة محذوفة يتعلق بها قوله: {فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ}، ويجب القطع بأن ذلك المحذوف تقديره: "مكتوب في كتاب مكنون" لما



ذكرناه، مما دل عليه العقل الشاهد بالوحدانية وبصحة الرسالة، وهو مناط التكليف بإجماع المسلمين.

وإنما لم نستدل بالعقل على القوم وكفى به شاهداً، لأنهم لا يسمعون شهادته، مع أن الشرع قد عدلَّ العقلَ وقبل شهادته، واستدل به في مواضع من كتابه الكريم، كالاستدلال بإنشاء على الإعادة، وكقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢]، وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَغَضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ} [المؤمنون: ٩١]، وقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} [الأعراف: ١٨٥].

فيا خيبة من رد شاهداً قبله الله تعالى، وأسقط دليلاً نصبه الله تعالى، فهم يرجعون إلى المنقول، فلذلك استدللنا بالمنقول وتركنا المعقول، كميناً إن احتجنا إليه أبرزناه، وإن لم نحتج إليه أخرناه.

وقد جاء في الحديث المشهور: «من قرأ القرآن وأعربه كان له بكل حرف عشر حسنات، ومن قرأه ولم يعربه فله بكل حرف حسنة»، والقديم لا يكون معيباً باللحن وكاملاً بالإعراب، وقد قال تعالى: {وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [الصافات: ٣٩]، فإذا أخبر رسوله بأنا نجزي على قراءة القرآن دل على أنه من أعمالنا، وليست أعمالنا بقديمة، وإنما أتى القوم من قبل جهلهم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولسان العرب وسخافة العقل وبلادة الذهن، فإن لفظ القرآن يطلق في الشرع واللسان على الوصف القديم، ويطلق على القراءة الحادثة، والعجب أنهم يذمون الأشعري - رحمه الله - بقوله: "إن الخبز لا يشبع والماء لا يروى والنار لا تحرق"، وهذا كلام أنزل الله تعالى معناه في كتابه الكريم، فإن الشبع والرى والاحتراق حوادث انفرد الرب سبحانه وتعالى بخلقها، فلم يخلق الخبز الشبع، ولم يخلق الماء الرى، ولم تخلق النار الاحتراق، وإن كانت أسباباً في ذلك، فالخالق هو المسبب، كما قال تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} [الأنفال: ١٧]، نفى أن يكون رسوله خالفاً للرمي وإن كان سبباً فيه، وقد قال تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ

أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَلَتْ وَأَحْيَا} [النجم: ٤٣-٤٤]، فاقْتَطَع الإِضْحَاكَ وَالإِبْكَاءَ وَالإِمَاتَةَ وَالإِحْيَاءَ عَن أسبابِهَا، وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ اقْتَطَع الأَشْعَرَى - رَحِمَهُ اللهُ - الشَّبِيحَ وَالرِّى وَالاحْتِرَاقَ عَن أسبابِهَا وَأَضَافَهَا إِلَى خَالِقِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: ٦٢]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: {هَلْ مِن خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: ٣]، {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ وَكَمَا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ} [يونس: ٣٩]، { أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَلًا إِذْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النمل: ٨٤].

وَكَم مَن عَائِبٌ قَوْلًا صَاحِحًا * وَأَفْتَسَهُ مَن الفَهْمِ السَّقِيمِ
وَهَذَا بَعْضُ مَا نَكَرَ فِي الفَتْيَا.

فَلَمَّا فَرَّغَ مَن كِتَابَةِ مَا رَامُوهُ، رَمَاهُ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يَضْحَكُ عَلَيْهِمْ، فَطَارُوا بِالجَوَابِ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَن الحَصُولَ عَلَيْهِ مَن الفُرْصِ العَظِيمَةِ الَّتِي ظَفَرُوا بِهَا، وَيَقْطَعُونَ بِهَلَاكِهِ وَاسْتِئْصَالِهِ وَاسْتِبَاحَةِ دَمِهِ وَمَالِهِ، فَأَوْصَلُوا الفَتْيَا إِلَى المَلِكِ الأَشْرَفِ - رَحِمَهُ اللهُ - فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهَا اسْتَشْطَبَ غَضَبًا وَقَالَ: صَحَّ عِنْدِي مَا قَالُوهُ عَنْهُ، وَهَذَا رَجُلٌ كُنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَتَوَحِّدٌ فِي زَمَانِهِ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ، فَظَهَرَ بَعْدَ الإِخْتِبَارِ أَنَّهُ مَن الفَجَّارِ!! لا بَلْ مَن الكَفَّارِ!!

وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ عِنْدَ الإِفْطَارِ، وَعِنْدَهُ عَلَى سَمَاطِهِ عَامَةُ الفُقَهَاءِ، مَن جَمِيعِ الأَقْطَارِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ مِّنْهُمْ أَن يَرِدَ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ بَعْضُ أَعْيَانِهِم: السُّلْطَانُ أَوْلَى بِالعَفْوِ وَالصَّفْحِ، وَلا سِيْمَا فِي مِثْلِ هَذَا الشَّهْرِ، وَمَوْهُ آخَرُونَ بِكَلَامِ غَيْرِ مَوْجِهٍ يَوْمَهُمُ صَحَّةُ مَذْهَبِ الخَصْمِ، يَظْهَرُونَ أَنَّهُمْ قَدْ أَفْتَوْا بِمَوَافَقَتِهِ، فَلَمَّا انْفَصَلُوا تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَن مَجْلِسِهِ بِالقَلْعَةِ اشْتَغَلَ النَّاسُ فِي البَلَدِ بِمَا جَرَى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، وَأَقَامَ اللهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الشَّيْخُ العَلَامَةُ جَمَالُ الدِّينِ أبا عمرو بن الحَاجِبِ المَالِكِيِّ، وَكَانَ عَالِمٌ مَذْهَبِيٌّ فِي زَمَانِهِ، وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ العِلْمِ وَالعَمَلِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ، وَمَضَى إِلَى القَضَاءِ وَالعُلَمَاءِ الأَعْيَانِ الَّذِينَ حَضَرُوا هَذِهِ القِصَّةَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، وَشَدَّدَ عَلَيْهِمُ النِّكَيرَ، وَقَالَ: العَجَبُ أَنَّكُمْ كَلِمَةً عَلَى الحَقِّ، وَغَيْرَكُمْ عَلَى البَاطِلِ، وَمَا فِيكُمْ مَن نَطَقَ بِالحَقِّ، وَسَكَتَ، وَمَا انْتَصَرْتُمْ لِهَيْبَةِ اللهِ تَعَالَى وَالمُشْرِيعَةِ

المطهرة، ولما تكلم منكم من تكلم قال: السلطان أولى بالعتو والصفح، ولا سيما في هذا الشهر، وهذا غلط بوجه الذنب، فإن العفو والصفح لا يكونان إلا عن جرم وذنوب، أما وكنتم سلكتم طريق التلطف في إعلام السلطان بأن ما قاله ابن عبد السلام مذهبكم، وهو مذهب أهل الحق، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك، ولم يخالفهم في ذلك إلا طائفة مخذولة، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف، إلى من يستضعفون علمه وعقله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

ولم يزل يعنفهم ويوبخهم إلى أن اصطلح معهم على فتيا بصورة الحال، ويكتبوا فيها بموافقة ابن عبد السلام، فوافقوه على ذلك، وأخذ خطوطهم بموافقتهم، والتمس ابن عبد السلام من السلطان أن يعقد مجلساً للشافعية والحنابلة وتحضره المالكية والحنفية وغيرهم من علماء المسلمين، وذكر له أنه أخذ خطوط الفقهاء الذين كانوا بمجلس السلطان لما قرئت عليه الفتيا بموافقتهم له، وأنه لم يمكنهم الكلام بمحضر السلطان في ذلك الوقت لغضبه وما ظهر من حدته في ذلك المجلس.

وقال: الذي يعتقد في السلطان أنه إذا ظهر له الحق يرجع إليه، وأنه يعاقب من موه الباطل عليه، وهو أولى الناس بموافقة والده السلطان الملك العادل - تغمده الله تعالى برحمته - فإنه كان قد عزز جماعة من أعيان الحنابلة المبتدعة تعزيراً بليغاً رادعاً، وبدعهم وأهانهم.

فلما اتصل ذلك بالسلطان استدعى دواة وورقة، وكتب فيها بخط يده ما

مثاله:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصل إلي ما التمسه الفقيه ابن عبد السلام - أصلحه الله - في عقد مجلس وجمع المفتين والفقهاء، وقد وقفنا على خطه، وما أفتى به، وعلما عقيدته ما أغنى عن الاجتماع به، ونحن نتبع ما عليه الخلفاء الراشدون الذين قال ﷺ في حقهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من

بعدي» وعقائد الأئمة الأربعة فيها كفاية لكل مسلم يغلب هواه ويتبع الحق ويخلص من البدع، اللهم إلا إن كنت تدعى الاجتهاد، فعليك أن تثبت فيكون الجواب على قدر الدعوى، لتكون صاحب مذهب خامس.

وأما ما ذكرته عن الذي جرى في أيام والدي - تغمده الله برضوانه - فذلك الحال أنا أعلم به منك، وما كان له سبب إلا فتح باب السلامة لأمر ديني:

فجرم جره سفهاء قوم * فحل بغير جاتية العذاب

ومع هذا فقد ورد في الحديث: «الفتنة نائمة لعن الله مثيرها» ومن تعرض إلى إثارتها قابلناه بما يخلصنا من الله تعالى، ما يعضد كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. ثم استدعى رسولاً وسير الرقعة معه، فلما وفد بها عليه، فضها وقرأها وطواها، وقال للرسول: قد وصلت وقرأتها، وفهمت ما فيها، فاذهب بسلام. فقال: قد تقدمت الأوامر المطاعة السلطانية إلى بإحضار جوابها. فاستحضر الشيخ دواة وكتب فيها ما مثاله:

بسم الله الرحمن الرحيم، {فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الحجر: ٩٢-٩٣] أما بعد، فإن الله تعالى قال لأحب خلقه إليه وأكرمه لديه {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون} [الأنعام: ١١٦]، وقد أنزل الله كتبه وأرسل رسله بنصائح خلقه، فالسعيد من قبل نصائحه وحفظ وصاياه، وكان فيما أوصى به خلقه أن قال: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} [الحجرات: ٦]، وهو سبحانه وتعالى أولى من قبلت نصيحته وحفظت وصيته.

وأما طلب المجلس وجمع العلماء فما حملني عليه إلا النصح للسلطان، وعامة المسلمين، وقد سئل رسول الله ﷺ عن الدين فقال: «الدين النصيحة» قيل لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولسوله وأئمة المسلمين وعامتهم».



فنصح الله تعالى بامتثال أوامره واجتتاب نواهيه، ولكتابه بالعمل بموجبه، وللأئمة بإرشادهم إلى أحكامه والوقوف عند أوامره ونواهيه، ولعامّة المسلمين بدلالتهم على ما يقربهم إليه ويزلفهم لديه، وقد أدبت ما على في ذلك، والفتيا التي وقعت في القضية يوافق عليها علماء الشافعية والمالكية والحنفية والفضلاء من الحنبلية، وما يخالف في ذلك إلا رعا ع لا يعبا الله بهم، وهو الحق الذي لا يجوز دفعه، والصواب الذي لا يمكن رفعه، ولو حضر العلماء مجلس السلطان لعلم صحة ما أقول، والسلطان أقدر الناس على تحقيق ذلك، وقد كتب الجماعة خطوطهم بمثل ما قلته، وإنما سكت من سكت أول الأمر لما رأوا من غضب السلطان، ولولا ما شاهدوه من غضب السلطان لما أفتوا أولاً إلا بما رجعوا إليه آخراً، ومع ذلك فيكتب ما ذكرته في هذه الفتيا وما ذكره الغير، ويبعث إلى بلاد الإسلام، ليكتب فيها كل من يحب الرجوع إليه ويعتمد في الفتيا عليه، ونحن نحضر كتب العلماء المعتبرين ليقف عليها السلطان.

وبلغنى أنهم ألقوا إلى سمع السلطان أن الأشعري يستهين بالمصحف، ولا خلاف بين الأشعرية وجميع علماء المسلمين أن تعظيم المصحف واجب، وعندنا أن من استهان بالمصحف أو بشيء منه فقد كفر وانفسخ نكاحه، وصار ماله فيئناً للمسلمين وتضرب عنقه ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، بل يترك بالقاع طعمة للسباع.

ومذهبنا أن كلام الله سبحانه قديم أزلى قائم بذاته، لا يشبه كلام الخلق، كما لا تشبه ذاته ذات الخلق، ولا يتصور في صفاته أن تفارق ذاته، إذ لو فارقت لصار ناقصاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهو مع ذلك مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، وصفة الله القديمة ليست بمداد الكاتبين ولا ألفاظ اللافظين، ومن اعتقد ذلك فقد فارق الدين، وخرج عن عقائد المسلمين، فلا يعتقد ذلك إلا جاهل وغبي، وربنا المستعان على ما تصفون.

وليس رد البدع وإبطالها من باب إثارة الفتن، فإن الله سبحانه وتعالى أمر العلماء بذلك، وأمرهم ببيان ما علموه، ومن امتثل أمر الله ونصر دين الله لا يجوز أن يلعنه رسول الله ﷺ.

وما ذكر من أمر الاجتهاد والمذهب الخامس فأصول الدين ليس فيها مذاهب، فإن الأصل واحد، والخلاف في الفروع، ومثل هذا الكلام مما اعتمدتم فيه قول من لا يجوز أن يعتمد قوله، الله أعلم بمن يعرف دينه ويقف عند حدوده. وبعد ذلك فإننا نزع أنا من جملة حزب الله تعالى، وأنصار دينه وجنده، وكل جندي لا يخاطر بنفسه فليس بجندي.

وأما ما ذكر من أمر باب السلامة فنحن تكلمنا فيه بما ظهر لنا من أن السلطان الملك العادل - تغمده الله برحمته - إنما فعل ذلك إعزازاً للدين ونصرة للحق، ونحن نحكم بالظاهر، والله سبحانه وتعالى يتولى السرائر، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان يكتبها وهو مسترسل، من غير توقف ولا تردد ولا تلعثم.

فلما أنهى كتابتها طواها وختمها، ودفعها للرسول، وكان عنده حال كتابتها رجل من العلماء الفضلاء وممن يحضر مجلس السلطان، فوقفه على الرقعة الواردة عليه من السلطان الملك الأشرف، فتغير لونه واعتقد أن الشيخ يعجز عن الجواب، لما شاهد من ورقة السلطان من شديد الخطاب، فلما خط الشيخ الكتاب مسترسلاً عجلًا، وهو يشاهد ما يكتبه، بطل عنده ما كان يحسبه وقال: لو كانت هذه الرقعة التي وصلت إليك وصلت إلى قس بن ساعدة لعجز عن الجواب وعُدِم الصواب، ولكن هذا تأييد إلهي.

فلما عاد الرسول إلى السلطان - رحمه الله تعالى - وأوصله الرقعة وفضها، وقرئت عليه، اشتدت استشاطته، وعظم غضبه، وتيقن العدو تلف الشيخ وعطبه.



ثم استدعى الغرز خليلاً، وكان إذ ذاك أستاذ داره، وكان من المحبين للشيخ والمعتقدين فيه، فحملة رسالة إلى الشيخ، وقال له: تعود سريعاً بالجواب. فجاء الغرز إليه، وجلس بين يديه بحسن تودد وتأدب، ثم قال له: أنا رسول، وما على الرسول إلا البلاغ المبين، والله لقد تعصبوا عليك، وأعنتهم أنت على نفسك بعدم اجتماعك في مبدأ الأمر بالسلطان، ولو كان رأيك ولو مرة واحدة لما تم شيء من هذه الأمور أصلاً، وكنت أنت عنده الأعلى. فقال له: أد الرسالة كما قبيلت لك.

فقال: لا تسأل ما حصل عند السلطان عند وقوفه على ورقتك، ولا سيما أنه وجد فيها ما لا يعهده من مخاطبة الناس للملوك، مضافاً إلى ما ذكرته من مخالفة اعتقاده، فقال: اذهب إلى ابن عبد السلام وقل له: إنا قد شرطنا عليه ثلاثة شروط: أحدها أن لا يفتي، والثاني: أنه لا يجتمع بأحد، والثالث: أنه يلزم بيته. فقال: يا غرز إن هذه الشروط من نعم الله الجزيلة على، المستوجبة للشكر لله تعالى على الدوام، أما الفتيا فإني والله كنت متبرماً بها وأكرهها وأعتقد أن المفتي على شفير جهنم، ولولا أني كنت أراها متعينة على ما أفتيت، والآن فقد سقط عني الوجوب وتخلصت ذمتي، والله الحمد والمنة.

وأما ترك اجتماعي بالناس، ولزومي بيته، فهذا من سعادتي، لتفرغى لعبادة الله تعالى، والسعيد من لزم بيته بكى على خطيئته واشتغل بطاعة الله تعالى، وهذا تسلية من الحق وهداية من الله تعالى إلى أجراها على يد السلطان وهو غضبان، وأنا بها فرحان.

والله يا غرز لو كانت عندي خلة تصلح لك على هذه الرسالة المتضمنة لهذه البشارة لخلعت عليك ونحن على الفتوح، خذ هذه السجادة صلّ عليها، فقبلها وقبلها، وودعه.

وانصرف إلى السلطان وذكر له ما جرى بينه وبين الشيخ، فقال لمن حضره: قولوا لي ما أفعل به؟ هذا رجل يرى العقوبة نعمة، اتركوه وبيننا وبين الله.

ثم إن الشيخ بقى على تلك الحالة ثلاثة أيام، ثم إن الشيخ العلامة جمال الدين الحصيرى شيخ الحنفية فى زمانه، وكان قد جمع بين العلم والعمل، ركب حماراً له وحوله أصحابه، وقصد السلطان، فلما بلغ الملك الأشرف دخول الحصيرى إلى القلعة أرسل إليه خاصته ينقلونه، وأمرهم أن يدخلوه إلى دار الإمارة راكباً على حماره، فلما رآه السلطان وثب قائماً ومشى إليه، وأنزله عن حماره، وأجلسه على تكرّمته، واستبشر بوفوده عليه، وكان فى رمضان، قريب غروب الشمس.

فلما دخل وقت المغرب وأذن صلوا صلاة المغرب، وأحضر السلطان قداح شراب فتناوله وناوله الشيخ، فقال له: ما جئت إلى طعامك ولا إلى شرابك، فقال له السلطان: يرسم الشيخ ونحن نمتل مرسومه.

فقال: آيش بينك وبين ابن عبد السلام، وهذا رجل لو كان فى الهند أو فى أقصى الدنيا كان ينبغى للسلطان أن يسعى فى حلولة فى بلاده لتتم بركته عليه وعلى بلاده، ويفتخر به على سائر الملوك.

قال السلطان: عندى خطه باعتراده فى فتيا، وخطه أيضاً فى رقعة جواب رقعة سيرتها إليه، فيقف الشيخ عليهما، ويكون الحكم بينى وبينه.

ثم أحضر السلطان الورقتين، فوقف عليهما وقرأهما إلى آخرهما، وقال: هذا اعتقاد المسلمين وشعار الصالحين ويقين المؤمنين، وكل ما فىهما صحيح، ومن خالف ما فىهما وذهب إلى ما قاله الخصم من إثبات الحرف والصوت فهو حمار، فقال السلطان - رحمه الله: نحن نستغفر الله مما جرى، ونستدرك الفارط فى حقه، والله لأجعلنه أغنى العلماء، وأرسل إلى الشيخ وطلب محاللتة ومخاللتة.

وكانت الحنابلة قد استنصروا على أهل السنة وعلت كلمتهم، بحيث إنهم صاروا إذا خلوا بهم فى المواضع الخالية يسبونهم ويضربونهم ويذمونهم، فعندما اجتمع جمال الدين الحصيرى بالسلطان وتحقق ما عليه الجمع الغفير من اعتقاد أهل

الحق، تقدم إلى الفريقين بالإمساك عن الكلام في مسألة الكلام، وأن لا يفتى أحد فيها بشيء، سداً لباب الخصام.

فانكسرت المبتدعة بعض الانكسار، وفي النفوس ما فيها.

ولم يزل الأمر مستمراً على ذلك إلى أن اتفق وصول السلطان الملك الكامل - رحمه الله تعالى - إلى دمشق، من الديار المصرية، وكان اعتقاده صحيحاً، وهو من المتعصبين لأهل الحق قائلاً بقول الأشعري - رحمه الله - في الاعتقاد، وكان وهو بالديار المصرية قد سمع ما جرى في دمشق في مسألة الكلام، فرجا الاجتماع بالشيخ، فاعتذر إليه، فطلب منه أن يكتب له ما جرى في هذه القضية مستقصياً مستوفياً، فأمر والدي - رحمه الله تعالى - بكتابة ما سقته في هذا الجزء من أول القصة إلى آخرها، فلما وصل ذلك إليه ووقف عليه أسر ذلك في نفسه إلى أن اجتمع بالسلطان الملك الأشرف - رحمه الله تعالى - وقال:

يا خواند، كنت سمعتُ أنه جرى بين الشافعية والحنابلة خصام في مسألة الكلام، وأن القضية اتصلت بالسلطان، فماذا صنعت فيها؟
فقال: يا خواند، منعتُ الطائفتين من الكلام في مسألة الكلام، وانقطع بذلك الخصام.

فقال السلطان الملك الكامل - رحمه الله تعالى: والله مليح!! ما هذه إلا سياسة وسلطنة تساوى بين أهل الحق والباطل، وتمنع أهل الحق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكتموا ما أنزل الله إليهم؟!
كان الطريق أن تمكن أهل السنة من أن يلحنوا بحججهم وأن يظهروا دين الله، وأن تشنق من هؤلاء المبتدعة عشرين نفساً ليرتدع غيرهم، وأن تمكن الموحدين من إرشاد المسلمين وأن يبينوا لهم طريق المؤمنين.

فعند ذلك ذلت رقاب المبتدعة وانقلبوا خائبين وعادوا خاسرين {وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ} [الأحزاب: ٢٥]

فنصح الله تعالى بامتثال أوامره واجتتاب نواهيه، ولكتابه بالعمل بموجبه، وللأئمة بإرشادهم إلى أحكامه والوقوف عند أوامره ونواهيه، ولعامّة المسلمين بدلالتهم على ما يقربهم إليه ويزلفهم لديه، وقد أدبت ما على في ذلك، والفتيا التي وقعت في القضية يوافق عليها علماء الشافعية والمالكية والحنفية والفضلاء من الحنبلية، وما يخالف في ذلك إلا رعا ع لا يعبأ الله بهم، وهو الحق الذي لا يجوز دفعه، والصواب الذي لا يمكن رفعه، ولو حضر العلماء مجلس السلطان لعلم صحة ما أقول، والسلطان أقدر الناس على تحقيق ذلك، وقد كتب الجماعة خطوطهم بمثل ما قلته، وإنما سكت من سكت أول الأمر لما رأوا من غضب السلطان، ولولا ما شاهدوه من غضب السلطان لما أفتوا أولاً إلا بما رجعوا إليه أخيراً، ومع ذلك فيكتب ما ذكرته في هذه الفتيا وما ذكره الغير، ويبعث إلى بلاد الإسلام، ليكتب فيها كل من يحب الرجوع إليه ويعتمد في الفتيا عليه، ونحن نحضر كتب العلماء المعتبرين ليقف عليها السلطان.

وبلغنى أنهم ألقوا إلى سمع السلطان أن الأشعري يستهين بالمصحف، ولا خلاف بين الأشعرية وجميع علماء المسلمين أن تعظيم المصحف واجب، وعندنا أن من استهان بالمصحف أو بشيء منه فقد كفر وانفسخ نكاحه، وصار ماله فيئناً للمسلمين وتضرب عنقه ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، بل يترك بالقاع طعمة للسباع.

ومذهبنا أن كلام الله سبحانه قديم أزلي قائم بذاته، لا يشبه كلام الخلق، كما لا تشبه ذاته ذات الخلق، ولا يتصور في صفاته أن تفارق ذاته، إذ لو فارقت لصار ناقصاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهو مع ذلك مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، وصفة الله القديمة ليست بمداد الكاتبين ولا ألفاظ اللافظين، ومن اعتقد ذلك فقد فارق الدين، وخرج عن عقائد المسلمين، فلا يعتقد ذلك إلا جاهل وغبي، وربنا المستعان على ما تصفون.

فنصح الله تعالى بامتثال أوامره واجتتاب نواهيه، ولكتابه بالعمل بموجبه، وللأئمة بإرشادهم إلى أحكامه والوقوف عند أوامره ونواهيه، ولعامّة المسلمين بدلالتهم على ما يقربهم إليه ويزلفهم لديه، وقد أدبت ما على في ذلك، والفتيا التي وقعت في القضية يوافق عليها علماء الشافعية والمالكية والحنفية والفضلاء من الحنبلية، وما يخالف في ذلك إلا رعا ع لا يعبأ الله بهم، وهو الحق الذي لا يجوز دفعه، والصواب الذي لا يمكن رفعه، ولو حضر العلماء مجلس السلطان لعلم صحة ما أقول، والسلطان أقدر الناس على تحقيق ذلك، وقد كتب الجماعة خطوطهم بمثل ما قلته، وإنما سكت من سكت أول الأمر لما رأوا من غضب السلطان، ولولا ما شاهدوه من غضب السلطان لما أفتوا أولاً إلا بما رجعوا إليه أخيراً، ومع ذلك فيكتب ما ذكرته في هذه الفتيا وما ذكره الغير، ويبعث إلى بلاد الإسلام، ليكتب فيها كل من يحب الرجوع إليه ويعتمد في الفتيا عليه، ونحن نحضر كتب العلماء المعتبرين ليقف عليها السلطان.

وبلغنى أنهم ألقوا إلى سمع السلطان أن الأشعري يستهين بالمصحف، ولا خلاف بين الأشعرية وجميع علماء المسلمين أن تعظيم المصحف واجب، وعندنا أن من استهان بالمصحف أو بشيء منه فقد كفر وانفسخ نكاحه، وصار ماله فيئناً للمسلمين وتضرب عنقه ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، بل يترك بالقاع طعمة للسباع.

ومذهبنا أن كلام الله سبحانه قديم أزلي قائم بذاته، لا يشبه كلام الخلق، كما لا تشبه ذاته ذات الخلق، ولا يتصور في صفاته أن تفارق ذاته، إذ لو فارقت له صار ناقصاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهو مع ذلك مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، وصفة الله القديمة ليست بمداد الكاتبين ولا ألفاظ اللافظين، ومن اعتقد ذلك فقد فارق الدين، وخرج عن عقائد المسلمين، فلا يعتقد ذلك إلا جاهل وغبي، وربنا المستعان على ما تصفون.

والتتر قد أجاطوا ببلاد الإسلام، تترك ضرب دهليزك إلى أعداء الله وأعداء المسلمين، وتضربه إلى جهة أخيك، فينقل السلطان دهليزه إلى جهة التتر، ولا يقطع رحمه في هذه الحالة، وتتوى مع الله تعالى إدالته على الكفار، وكانت في ميزانه هذه الحسنه العظيمة، وإن قضى الله تعالى بلقائه كان السلطان في خفارة نيته.

فقال له: جزاك الله خيراً عن إرشادك ونصيحتك، وأمر - والشيخ حاضر - في الوقت بنقل دهليزه إلى الشرق إلى منزلة يقال لها القصير، فنقل في ذلك اليوم.

ثم قال له: زدني من نصائحك ووصاياك.

فقال له: السلطان في مثل هذا المرض وهو على خطر ونوابه يبيحون فروج النساء ويضمنون الخمر ويركبون الفجور ويتسرعون في تمكيس المسلمين ومن أفضل ما يلقي الله تعالى أن يتقدم بإبطال هذه القاذورات، وبإبطال كل مكس ورفع كل مظلمة، فتقدم - رحمه الله تعالى - للوقت بإبطال ذلك جميعه وقال له: جزاك الله عن دينك وعن نصائحك وعن المسلمين خيراً، وجمع بيني وبينك في الجنة بمنه وكرمه.

وأطلق له ألف دينار، فردها عليه وقال: هذه اجتماعه لله تعالى، لا أكرها بشيء من الدنيا، وودع الشيخ السلطان ومضى إلى البلد، وقد شاع عند الناس صورة المجلس وتبديل المنكرات وياشر بنفسه بتبديل بعضها، ثم لم يمض الصالح إسماعيل بتبديل المنكرات؛ لأنه كان المباشر لتدبير الملك والسلطنة يومئذ نيابةً، والسلطان الملك الأشرف بعد في الحياة، ثم استقل بالملك بعده وكان أعظم منه في اعتقاد الحرف والصوت، وفي اعتقاده في مشايخ الحنابلة، ثم لم يلبث يسيراً حتى قدم السلطان الكامل - رحمه الله تعالى - من الديار المصرية بعساكره وجحافلهم وجيوشه إلى دمشق، وحاصر أخاه إسماعيل بدمشق يسيراً، ثم اصطلح معه، وحضر الشيخ عند السلطان الملك الكامل فأكرمه غاية الإكرام، وأجلسه على تكرمته، والصالح إسماعيل يشاهد ذلك وهو واقف على رأسه.

وليس رد البدع وإبطالها من باب إثارة الفتن، فإن الله سبحانه وتعالى أمر العلماء بذلك، وأمرهم ببيان ما علموه، ومن امتثل أمر الله ونصر دين الله لا يجوز أن يلعنه رسول الله ﷺ.

وما ذكر من أمر الاجتهاد والمذهب الخامس فأصول الدين ليس فيها مذاهب، فإن الأصل واحد، والخلاف في الفروع، ومثل هذا الكلام مما اعتمدتم فيه قول من لا يجوز أن يعتمد قوله، الله أعلم بمن يعرف دينه ويقف عند حدوده. وبعد ذلك فإننا نزعم أنا من جملة حزب الله تعالى، وأنصار دينه وجنده، وكل جندي لا يخاطر بنفسه فليس بجندي.

وأما ما ذكر من أمر باب السلامة فنحن تكلمنا فيه بما ظهر لنا من أن السلطان الملك العادل - تغمده الله برحمته - إنما فعل ذلك إعزازاً للدين ونصرة للحق، ونحن نحكم بالظاهر، والله سبحانه وتعالى يتولى السرائر، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان يكتبها وهو مسترسل، من غير توقف ولا تردد ولا تلعثم.

فلما أنهى كتابتها طواها وختمها، ودفعها للرسول، وكان عنده حال كتابتها رجل من العلماء الفضلاء وممن يحضر مجلس السلطان، فوقفه على الرقعة الواردة عليه من السلطان الملك الأشرف، فتغير لونه واعتقد أن الشيخ يعجز عن الجواب، لما شاهد من ورقة السلطان من شديد الخطاب، فلما خط الشيخ الكتاب مسترسلاً عجلًا، وهو يشاهد ما يكتبه، بطل عنده ما كان يحسبه وقال: لو كانت هذه الرقعة التي وصلت إليك وصلت إلى قس بن ساعدة لعجز عن الجواب وعُدِم الصواب، ولكن هذا تأييد إلهي.

فلما عاد الرسول إلى السلطان - رحمه الله تعالى - وأوصله الرقعة وفضها، وقرئت عليه، اشتدت استشاطته، وعظم غضبه، وتيقن العدو تلف الشيخ وعطبه.



فنصح الله تعالى بامتثال أوامره واجتتاب نواهيه، ولكتابه بالعمل بموجبه، وللأئمة بإرشادهم إلى أحكامه والوقوف عند أوامره ونواهيه، ولعامّة المسلمين بدلالتهم على ما يقربهم إليه ويزلفهم لديه، وقد أدبت ما على في ذلك، والفتيا التي وقعت في القضية يوافق عليها علماء الشافعية والمالكية والحنفية والفضلاء من الحنبلية، وما يخالف في ذلك إلا رعا ع لا يعبأ الله بهم، وهو الحق الذي لا يجوز دفعه، والصواب الذي لا يمكن رفعه، ولو حضر العلماء مجلس السلطان لعلم صحة ما أقول، والسلطان أقدر الناس على تحقيق ذلك، وقد كتب الجماعة خطوطهم بمثل ما قلته، وإنما سكت من سكت أول الأمر لما رأوا من غضب السلطان، ولولا ما شاهدوه من غضب السلطان لما أفتوا أولاً إلا بما رجعوا إليه أخيراً، ومع ذلك فيكتب ما ذكرته في هذه الفتيا وما ذكره الغير، ويبعث إلى بلاد الإسلام، ليكتب فيها كل من يحب الرجوع إليه ويعتمد في الفتيا عليه، ونحن نحضر كتب العلماء المعتبرين ليقف عليها السلطان.

وبلغنى أنهم ألقوا إلى سمع السلطان أن الأشعري يستهين بالمصحف، ولا خلاف بين الأشعرية وجميع علماء المسلمين أن تعظيم المصحف واجب، وعندنا أن من استهان بالمصحف أو بشيء منه فقد كفر وانفسخ نكاحه، وصار ماله فيئناً للمسلمين وتضرب عنقه ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، بل يترك بالقاع طعمة للسباع.

ومذهبنا أن كلام الله سبحانه قديم أزلي قائم بذاته، لا يشبه كلام الخلق، كما لا تشبه ذاته ذات الخلق، ولا يتصور في صفاته أن تفارق ذاته، إذ لو فارقت لصار ناقصاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهو مع ذلك مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، وصفة الله القديمة ليست بمداد الكاتبين ولا ألفاظ اللافظين، ومن اعتقد ذلك فقد فارق الدين، وخرج عن عقائد المسلمين، فلا يعتقد ذلك إلا جاهل وغبي، وربنا المستعان على ما تصفون.

بعوده إلى مناصبه على أحسن الحال، فإذا وافق فادخل به على، وإن خاشنك فاعتقله في خيمة إلى جانب خيمتي.

فلما اجتمع الرسول بالشيخ شرع في سياسته وملاطفته وملاينته، ثم قال له: بينك وبين أن تعود إلى مناصبك وما كنت عليه وزيادة أن تقبل يد السلطان لا غير.

فقال له: يا مسكين، والله ما أرضاه يقبل يدي، فضلاً عن أن أقبل يده، يا قوم أنتم في واد وأنا في واد، الحمد لله الذي عافى مما ابتلاكم به.

فقال له: قد رسم لي إن لم توافق على ما يطلب منك وإلا أعتقلك.

فقال له: افعلوا ما بدا لكم.

فأخذه واعتقله في خيمة إلى جانب خيمة السلطان، وكان الشيخ يقرأ القرآن والسلطان يسمعه، فقال يوماً لملوك الفرنج: تسمعون هذا الذي يقرأ القرآن، قالوا: نعم، قال: هذا أكبر قسوس المسلمين، وقد حبسته لإنكاره على تسليمي لكم حصون المسلمين وعزلته عن الخطابة بدمشق وعن مناصبه، ثم أخرجته فجاء إلى بيت المقدس، وقد جددت حبسه واعتقاله لأجلكم.

فقال له ملوك الإفرنج: لو كان هذا قسيساً لغسلنا رجليه وشربنا مرقها.

ثم جاءت العساكر المصرية ونصر الله الأمة المحمدية وقتلوا عساكر الإفرنج، ونجى الله الشيخ، فجاء إلى الديار المصرية، فأقبل عليه السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب - رحمه الله تعالى - وولاه خطابة مصر وقضاءها، وفوض إليه عمارة المساجد بمصر والقاهرة.

وانفق له في تلك الولايات غرائب وعجائب، ثم عزل نفسه عن الحكم، فتلطف السلطان - رحمه الله تعالى - في رده إليه، فباشره مدة، ثم عزل نفسه منه مرة ثانية، وتلطف مع السلطان - رحمه الله تعالى - في رده إليه، فباشره مدة، ثم عزل نفسه منه مرة ثانية، وتلطف مع السلطان في إمضاء عزله لنفسه، فأمضاه له، وأبقى جميع نوابه من الحكام، وكتب لكل حاكم منهم تقليداً.

ثم استدعى الغرز خليلاً، وكان إذ ذاك أستاذ داره، وكان من المحبين للشيخ والمعتقدين فيه، فحملة رسالة إلى الشيخ، وقال له: تعود سريعاً بالجواب. فجاء الغرز إليه، وجلس بين يديه بحسن تودد وتأدب، ثم قال له: أنا رسول، وما على الرسول إلا البلاغ المبين، والله لقد تعصبوا عليك، وأعنتهم أنت على نفسك بعدم اجتماعك في مبدأ الأمر بالسلطان، ولو كان رأيك ولو مرة واحدة لما تم شيء من هذه الأمور أصلاً، وكنت أنت عنده الأعلى. فقال له: أذ الرسالة كما قبيلت لك.

فقال: لا تسأل ما حصل عند السلطان عند وقوفه على ورقتك، ولا سيما أنه وجد فيها ما لا يعهده من مخاطبة الناس للملوك، مضافاً إلى ما ذكرته من مخالفة اعتقاده، فقال: اذهب إلى ابن عبد السلام وقل له: إنا قد شرطنا عليه ثلاثة شروط: أحدها أن لا يفتي، والثاني: أنه لا يجتمع بأحد، والثالث: أنه يلزم بيته. فقال: يا غرز إن هذه الشروط من نعم الله الجزيلة على، المستوجبة للشكر لله تعالى على الدوام، أما الفتيا فإني والله كنت متبرماً بها وأكرهها وأعتقد أن المفتي على شفير جهنم، ولولا أني كنت أراها متعينة على ما أفتيت، والآن فقد سقط عني الوجوب وتخلصت ذمتي، والله الحمد والمنة.

وأما ترك اجتماعي بالناس، ولزومي بيته، فهذا من سعادتني، لتفرغي لعبادة الله تعالى، والسعيد من لزم بيته بكى على خطيئته واشتغل بطاعة الله تعالى، وهذا تسلية من الحق وهداية من الله تعالى إلى أجراها على يد السلطان وهو غضبان، وأنا بها فرحان.

والله يا غرز لو كانت عندي خلة تصلح لك على هذه الرسالة المتضمنة لهذه البشارة لخلعت عليك ونحن على الفتوح، خذ هذه السجادة صلّ عليها، فقبلها وقبلها، وودعه.

وانصرف إلى السلطان وذكر له ما جرى بينه وبين الشيخ، فقال لمن حضره: قولوا لي ما أفعل به؟ هذا رجل يرى العقوبة نعمة، اتركوه وبيننا وبين الله.

المطهرة، ولما تكلم منكم من تكلم قال: السلطان أولى بالعتو والصفح، ولا سيما في هذا الشهر، وهذا غلط بوجه الذنب، فإن العفو والصفح لا يكونان إلا عن جرم وذنوب، أما وكنتم سلكتم طريق التلطف في إعلام السلطان بأن ما قاله ابن عبد السلام مذهبكم، وهو مذهب أهل الحق، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك، ولم يخالفهم في ذلك إلا طائفة مخذولة، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف، إلى من يستضعفون علمه وعقله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

ولم يزل يعنفهم ويوبخهم إلى أن اصطلح معهم على فتيا بصورة الحال، ويكتبوا فيها بموافقة ابن عبد السلام، فوافقوه على ذلك، وأخذ خطوطهم بموافقتهم، والتمس ابن عبد السلام من السلطان أن يعقد مجلساً للشافعية والحنابلة وتحضره المالكية والحنفية وغيرهم من علماء المسلمين، وذكر له أنه أخذ خطوط الفقهاء الذين كانوا بمجلس السلطان لما قرئت عليه الفتيا بموافقتهم له، وأنه لم يمكنهم الكلام بمحضر السلطان في ذلك الوقت لغضبه وما ظهر من حدته في ذلك المجلس.

وقال: الذي يعتقد في السلطان أنه إذا ظهر له الحق يرجع إليه، وأنه يعاقب من موه الباطل عليه، وهو أولى الناس بموافقة والده السلطان الملك العادل - تغمده الله تعالى برحمته - فإنه كان قد عزز جماعة من أعيان الحنابلة المبتدعة تعزيراً بليغاً رادعاً، وبدعهم وأهانهم.

فلما اتصل ذلك بالسلطان استدعى دواة وورقة، وكتب فيها بخط يده ما

مثاله:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصل إلي ما التمسه الفقيه ابن عبد السلام - أصلحه الله - في عقد مجلس وجمع المفتين والفقهاء، وقد وقفنا على خطه، وما أفتى به، وعلمنا عقيدته ما أغنى عن الاجتماع به، ونحن نتبع ما عليه الخلفاء الراشدون الذين قال ﷺ في حقهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من

بعدي» وعقائد الأئمة الأربعة فيها كفاية لكل مسلم يغلب هواه ويتبع الحق ويخلص من البدع، اللهم إلا إن كنت تدعى الاجتهاد، فعليك أن تثبت فيكون الجواب على قدر الدعوى، لتكون صاحب مذهب خامس.

وأما ما ذكرته عن الذي جرى في أيام والدي - تغمده الله برضوانه - فذلك الحال أنا أعلم به منك، وما كان له سبب إلا فتح باب السلامة لأمر ديني:

فجرم جره سفهاء قوم * فحل بغير جاتية العذاب

ومع هذا فقد ورد في الحديث: «الفتنة نائمة لعن الله مثيرها» ومن تعرض إلى إثارتها قابلناه بما يخلصنا من الله تعالى، ما يعضد كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. ثم استدعى رسولاً وسير الرقعة معه، فلما وفد بها عليه، فضها وقرأها وطواها، وقال للرسول: قد وصلت وقرأتها، وفهمت ما فيها، فاذهب بسلام. فقال: قد تقدمت الأوامر المطاعة السلطانية إلى بإحضار جوابها. فاستحضر الشيخ دواة وكتب فيها ما مثاله:

بسم الله الرحمن الرحيم، {فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الحجر: ٩٢-٩٣] أما بعد، فإن الله تعالى قال لأحب خلقه إليه وأكرمه لديه {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون} [الأنعام: ١١٦]، وقد أنزل الله كتبه وأرسل رسله بنصائح خلقه، فالسعيد من قبل نصائحه وحفظ وصاياه، وكان فيما أوصى به خلقه أن قال: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} [الحجرات: ٦]، وهو سبحانه وتعالى أولى من قبلت نصيحته وحفظت وصيته.

وأما طلب المجلس وجمع العلماء فما حملني عليه إلا النصح للسلطان، وعامة المسلمين، وقد سئل رسول الله ﷺ عن الدين فقال: «الدين النصيحة» قيل لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولسوله وأئمة المسلمين وعامتهم».





من تراث الكونوري

